الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية

الاسم واللقب:أمال تخنوني	الاسم واللقب: بلال ملاخسو
تاريخ الميلاد: 1990/08/23	تاريخ الميلاد: 1981/11/09
الهاتف: 0699403383	الهاتف: 0673265919
البريد الالكتروني: takhnouni.amel@gmail.com	البريد الالكتروني: melakhessoubelal@gmail.com
الدرجة العلمية: سنة 2 دكتوراه	الدرجة العلمية: باحث أكاديمي
التخصص: تدقيق محاسبي	التخصص: اقتصاد مالي
المؤسسة العلمية: جامعة الحاج لخضر-باتنة-	المؤسسة العلمية: جامعة نيس فرنسا

المحور الثاني: الضوابط و الآليات القانونية لتشجيع الاستثمار الأجنبي

ملخص:

في السنوات الأخيرة أصبحت مختلف الدول النامية تتسابق جاهدة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، حيث عمدت إلى تعديل سياستها وتوفير الحوافز والمناخ الملائم لجذب هذا النوع من الاستثمار، ولذلك لما يكتسيه الاستثمار الأجنبي المباشر من أهمية قصوى في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والجزائر كغيرها تندرج ضمن هذا السياق.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلاً، فهو يعد شكل من أشكال التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدول، لأنه يوفر الموارد اللازمة للقيام ببرامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

الكلمات الدالة: الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية الاقتصادية، الجزائر.

Abstract:

In recent years it has become a different developing countries are racing hard to FDI attraction, where proceeded to modify its policy and provide incentives and adequate climate to attract this type of investment, and this is what foreign direct investment of utmost importance in contributing to economic development, and Algeria, like fall within this context.

Foreign direct investment is one of the most preferred types of investment, it is a form of external financing, which states rely on it, because it provides the necessary resources to carry out investment programs that target economic development plans in these countries.

Key words: foreign direct investment, economic development, Algeria.

مقدمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة، تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين، و تعتبر الاستثمارات الأجنبية من أبرز العناصر التي ساهمت في التنمية الاقتصادية للعديد من دول العالم، حيث أضحى يشكل إحدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية، مثل أمريكا التي تحولت في فترة وجيزة إلى أقوى دول العالم بفضل هذه الاستثمارات الأجنبية، ولقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول و قد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين، ذلك أنه أحد المكونات الرئيسية التي تدفع بوتيرة التنمية الاقتصادية وإحدى الوسائل الهامة لتحسين الوضعية الاقتصادية على مستوى المؤسسات والأفراد على المستوى الوطني والدولي وهذا كله من اجل خلق ثروات جديدة أو الزيادة في الثروات الموجودة.

يعود السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، إذ بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولهذا كانت الجزائر إحدى هاته الدول التي سارعت إلى تهيئة مناخها الاستثماري لما له من تأثير كبير على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل، إذن:

ماهو دور وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

لأجل هذا قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين أساسيين:

أولاً: الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية

ثانياً: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية

يهدف هذا البحث إلى توفير إطار نظري شامل لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية، ومحاولة معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية وأشكال ومحددات جذب هذه الاستثمارات وأخيراً إعطاء صورة حقيقية عن واقع واتجاهات تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

وللإجابة عن الإشكالية المدرجة من خلال الورقة البحثية سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لمختلف البيانات المتوفرة من كتب، مجلات، وأيضاً الأعمال العلمية التي أنجزت من طرف باحثيين مختصيين وتلك الصادرة عن هيئات دولية معنية.

أولاً: مدخل عام للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية

قبل التطرق لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من تقديم الاستثمار الأجنبي وما له من أنواع بشكل وجيز، إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي عامل أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول، إذ نال اهتمام العديد من الباحثين و المفكرين الاقتصاديين عبر التاريخ الاقتصادي، حيث تباينت أرائهم حول مفهوم واحد وشامل خاص به ومنها:

"يعتبر استثمار ما استثمارا أجنبيا متى كان المستثمر – شخصا طبيعيا أو معنوياً – لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار، و إذا كان من السهل تحديد جنسية المستثمر إذا كان شخصا طبيعياً، فإنه من الصعب تحديدها إذا كان المستثمر شخصا معنويا كشركات المساهمة،" ذلك أنه غالبا ما تتعدد جنسيات المساهمين في هذه الشركات .و يميل الاجتهاد القضائي إلى الأخذ و الاعتداد بجنسية الشركة على حساب جنسيات المساهمين ... و عليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل)جنسية الدولة التي يعمل على الاستثمار فيها[1].

كما يمكن تعريفه: " أنه الاستثمار القادم من الخارج و المالك لرؤوس الأموال,والمساهم "في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد أخر"[2].

إن الاستثمار الأجنبي باعتباره نوع من أنواع الاستثمار: "يتم خارج موطنه بحثا عن دولة متلقية سعياً وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجال طويلة، وقد يكون هذا الاستثمار مباشرا أو غير مباشر، ملكا لدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة واحدة أو عدة شركات[3].

ويشمل الاستثمار الأجنبي على عدة أنماط من التدفقات الاستثمارية، وتكمن أهمها حسب (معيار السيطرة والتحكم في الاستثمار) فيما يلي:

❖ **الاستثمار غير المباشر**: هو يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف المضاربة، أما علاقة هذه الفئة من المستثمرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أو سنداتها فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر دورا مؤثرا في قرارات الشركة .فإذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد إعادة بيعها و تحقيق أرباح إضافية فان علاقة هذا المستثمر بالشركة لا تحظى باهتمامه ، أما إذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد السيطرة على الشركة أو المشاركة في إدارتها فان عملية الشراء هذه تصبح استثمارا مباشر[4].

❖ **الاستثمار المباشر**: وسيتم التطرق إليه في العنصر الموالي بالتفصيل.

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

1-1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت مفاهيم الاستثمار الاجنبي المباشر وتنوعت وذلك باختلاف أراء المفكرين والاقتصاديين منها:

الاستثمار الأجنبي المباشر يعني تحركات رؤوس الأموال الدولية التي تسعى لإنشاء أو تطوير أو الحفاظ على شركات أخرى تابعة أجنبية وممارسة السيطرة أو تأثير كبير على إدارة الشركة الأجنبية[5].

يقصد بالاستثمار الاجنبي المباشر تلك الاستثمارات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الاجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة او الجزئية لنصيب منها يكفل له الإدارة، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بطابع مزدوج: الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الاجنبي في البلد والثاني ملكيته الكلية ام الجزئية للمشروع[6].

ويعرف تقرير الاستثمار العالمي الاستثمار الاجنبي المباشر على انه الاستثمار الذي تكون غالبية ملكية رأسماله حصة مسيطر عليها، لشخص طبيعي أو اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة، ويتضمن التزاما طويل المدى ويكون للمستثمر دورا فعال في ادارة الاستثمار اما صندوق النقد الدولي فيعرفه ايضا على انه الهدف منه هو امتلاك فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من اجل ان تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة[7].

أيضاً هو ذلك النوع من الاستثمار العابر للحدود أي أنه الاستثمار الذي تقوم به مؤسسة مقيمة في اقتصاد ما (المستثمر الاجنبي) بهدف تحقيق مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في بلد اخر (مؤسسة المستثمر الاجنبي)[8].

والدافع وراء المستثمر الاجنبي هو الرغبة في إقامة علاقة استراتجية مستدامة مع مؤسسة المستثمر الاجنبي لممارسة تأثير كبير على إدارتها، إن وجود المصلحة دائمة تنشأ عندما يحوز المستثمر الأجنبي على الأقل 10% من حقوق التصويت في مؤسسة المستثمر الأجنبي[9].

1-2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: تشير الدراسات والأبحاث الاقتصادية إلى وجود أنواع كثيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نذكر منها[10]:

- **الاستثمار المشترك:** وهو استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، ويعد هذا الشكل أكثر شيوعا للتدفق الأجنبي، لأسباب سياسية واجتماعية، ويحصل الاستثمار في حالة انخفاض درجة تحكم الطرف الاجنبي والمساعدة في تعزيز الملكية الوطنية وذلك بإيجاد طبقة جديدة من رجال الأعمال.
- **استثمار ممتلكات كاملة للشركات الأجنبية:** وهو من الأنواع الأكثر تفضيلا للشركات، إذ يضمن سيطرة الشركة بالكامل على الانتاج والتسويق ويتمثل هذا النوع في قيام الشركات بإنشاء فروع للانتاج والتسويق أو أي نوع اخر من أنواع النشاط الانتاجي او الخدمي في الدول الاخرى.
- **مشروعات أو عمليات التجميع:** وهي تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الاجنبي والبلد المضيف يتم بموجبها قيام الطرف الاول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين، مثلا سيارة لتجميعها بشكل منتج نهائي
- **عمليات الاندماج أو التملك:** وهو قيام الشركات بالاندماج او شراء شركات اخرى بما يعرف بالشركة القابضة او التابعة وقد ازدادت هذه العمليات بالفترة الأخيرة وأصبحت مصدرا اساسيا للاستثمار الاجنبي المباشر.

ويشمل التصنيف الجديد للاستثمار الاجنبي المباشر استنادا الى الدوافع والحوافز إلى[11]:

- **الاستثمار الباحث عن المصادر:** يهدف هذا النوع إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما الغنية بالموارد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة.

- **الاستثمار الباحث عن الأسواق:** يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات المحلية والمجاورة أو الإقليمية، ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.
- **الاستثمار الباحث عن الكفاءة:** يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول الغنية والأسواق الإقليمية المتكاملة، كالسوق الأوروبية، أو شمال القارة الأمريكية.
- **الباحث عن أصول إستراتيجية:** يهدف هذا النوع من الاستثمار بقيام الشركات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية.

2- دوافع وشروط جذب الاستثمار الأجنبي

2-1- دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك بعض الأسباب التي تدفع بالشركات إلى دخول ميدان الاستثمار الأجنبي أهمها[12]:

- الوصول إلى أسواق جديدة أو تحقيق اختراق أكبر للأسواق الأجنبية القائمة، ولقد وجد أن التكامل الاقتصادي مثل السوق الأوربية المشتركة من العوامل المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، كما وقد يسعى المستثمر الأجنبي إلى الاستفادة مما يتوافر في بعض الدول من مراكز بحثية متطورة و مهارات عالية لسد الاحتياجات الإقليمية والمحلية، وفي العادة يتم تفضيل خيار الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن خيار الترخيص بهدف رفع درجة الاستجابة لأوامر الشراء وزيادة المقدرة على تلبية احتياجات الطلب المحلي.

- تعظيم الأرباح: حيث إن اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدولة المستثمرة والمضيفة تعتبر من أهم العوامل لتوجيه الاستثمار تبعاً للميزة النسبية التي تتوافر في الدولة المضيفة.

– تجنب العوائق التي تعترض حركة التجارة والاستثمار ومنها الرسوم العالية على الواردات أو فرض رسوم جديدة عليها من أجل مكافحة الإغراق، ومن ضمن الحواجز التي تعترض حركة التجارة والاستثمار أيضاً نظام (قواعد المنشأ) الذي يقضي بأن يتم التصنيع في منطقة معينة أو أن تكون هناك نسبة من عناصر الإنتاج الوطنية في المنتج النهائي.

– طبيعة بعض أنواع الصناعات التي تقوم بها بعض الشركات مثل الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للتقنية التي يمكن للشركات استغلال ما تتمتع به من مزايا تقنية وإنتاجية في الأسواق العالمية، أو في مجال الصناعات ذات التكاليف العالية في البحوث والتطوير، وفي المنتجات ذات دورات الحياة الأقصر، مما يتطلب ضرورة التواجد في الأسواق العالمية الرئيسة.

– إن دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه تختلف عن دوافع البلد الراغب في جذب و استقبال هذا المستثمر، ونعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين[13]:

– تتمثل دوافع المستثمر الأجنبي فيما يلي:

– طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري لها دور مهم في دفع المستثمر الى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، وزيادة العوائد دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر.

– البحث عن اسواق جديدة لزيادة المبيعات، وتخفيض المخاطر من خلال الاستثمار في الخارج اذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا.

– تحسين وضمان توفير الموارد والاستفادة من المزايا المكانية.

– حماية اسواق المستثمر والرغبة في النمو والتوسع.

– السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة.

أما دوافع البلد المضيف فيمكن إيجازها في الأتي:

- سد فجوة الادخار وتحسين وضعية ميزان المدفوعات.
- زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني.
- الاستغلال الامثل للموارد المالية الاجنبية وأيضاً الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.
- تخفيض مستوى البطالة والعمل على نقل التكنولوجيا الحديثة.

2-2- شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل هذه الشروط في المحددات التي قد تؤثر على فرض نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما وهي نوعان[14]:

✓ **المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** تعتبر بمثابة الشروط الالزامية لجذب الاستثمار الأجنبي وأهمها:

- **توفر الاستقرار السياسي:** حيث أن توفر استقرار النظام السياسي شرط اساسي لا يستغنى عنه، ويتوقف عليه الاستثمار حتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.
- **توفر الاستقرار الاقتصادي:** وهنا يتمثل في تحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة ما يلي:
- عناصر الاقتصاد الكلي: توازن الميزانية العامة، توازن ميزان المدفوعات، معدل التضخم؛
- السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة المضيفة: كالسياسات الاستثمارية سياسات التجارة الخارجية، الضريبة؛
- الحوافز المالية لجذب الاستثمار، كحرية تحويل الاموال(الارباح الخاصة)، الحوافز الجبائية والجمركية؛

✓ **المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** وتتمثل في:

- **الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري:** حيث يعتبر هذا العنصر مهم من أجل جلب المستثمرين الأجانب، فإذا كثرت الرشوة وعمت البيروقراطية، وطول مدة اتخاذ القرار الاستثماري يعد عائق نحو عملية الاستثمار بالنسبة للدولة وبالنسبة للمستثمر الأجنبي؛
- **حجم السوق ومعدل نموه:** وهي من أهم محفزات جذب المستثمر الأجنبي، فهو يهتم بالحركية، التي يشهدها السوق في الدولة المضيفة، وذلك بمنح له فرصة كبيرة للاستثمار؛
- **توافر الموارد البشرية المؤهلة:** حيث أن مثل هذه الشركات الأجنبية تستخدم تقنيات عالية ومتطورة وبالتالي فتوافر فرص عمل منخفضة التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جيدا لجذب الاستثمار.

3- مزايا وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تفضيل مختلف الدول المضيفة للاستثمار المباشر عن باقي أنواع الاستثمارات الأجنبية، لإدراكها للمزايا التي يمكن أن تجنيها من هذا النوع و المتمثلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، و لكن بالمقابل لا يعني ذلك انه يخلو من العيوب التي يمكن حدوثها ويمكن توضيحها فيما يلي:

✓ **مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر**

➢ يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية مصدر رئيسي للتمويل الخارجي خاصة بالنسبة للدول التي تملك اية مداخيل من مصادر طبيعية واقتصادية بها تعتمد على الاستدانة من العالم الخارجي فقط؛

- يعتبر كوسيلة لإتاحة فرصة تحقيق درجة اكبر من التحكم والسيطرة على تسويق المنتج، وبالنسبة للدول التي تعيش عجز في ميزان مدفوعاتها فانه يعتبر مصدرا من مصادر معالجة هذه الخلل من خلال العملة الصعبة التي يوفرها؛
- يساعد على زيادة القدرة التصديرية لاقتصاديات الجدولة الضعيفة[15].
- إن تقليل الواردات و زيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية و الغير مادية و المتمثلة في رأس المال و التكنولوجيا و المهارات التنظيمية و هذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات؛
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر عامل في تحسين الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و المدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات؛
- إشباع حاجات السوق بالمنتجات و زيادة فتح الأسواق المحلية و الأجنبية نتيجة تسويق منتجات هذه المستثمرات؛
- الرفع في كفاءة الشركات المحلية و هذا عن طريق العلاقة المباشرة بين شركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية فقد تكون علاقة خلفية حيث تتمثل وظيفة الإنتاج أو التموين في زيادة الطاقة الإنتاجية، أو علاقة أمامية و التي تتمثل في وظيفة التسويق؛
- ينمي الاستثمار الأجنبي المباشر روح المنافسة بين الشركات المحلية ,إذ يصبح من الضروري على هذه الشركات التركيز على تحقيق هدف البقاء و التوسع و تطوير منشآتها؛

- تقليص حجم البطالة و هذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات و هذا من اجل القيام بأعمالها الخاصة؛
- رفع مستوى التنمية الاقتصادية و هذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي و العيني من الأثر الايجابي على اقتصاد و تجارة تلك الدولة و ذلك بالقيام ببرامج تنموية متوسطة و طويلة الأجل[16].

✓ **الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:** تتمثل فيما يلي[17]:

- قد يهيمن المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات في الدول المضيفة ,فعلى سبيل المثال: في فرنسا يسيطر الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة أرباع قطاع الكمبيوتر و معدات تشغيل المعلومات و في بلجيكا يسيطر على % 78 من قطاع الهندسة الكهربائية؛
- إن الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة البطالة في البلد المضيف؛
- إن اختلاف العادات و المعتقدات بين المستثمر و البلد المضيف ,قد يؤثر سلبا في الثقافة الوطنية ,وهذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة؛
- المستثمر الأجنبي قد يهدد سيادة الدولة و هذا من خلال الضغوط التي يمارسها على حكومة البلد المضيف ,و هذا خاصة إذا كان المستثمر في القطاعات الإستراتيجية؛
- استخدام المستثمر الأجنبي طرق ملتوية من اجل التهرب الضريبي و تحويل العملة الأجنبية...الخ؛

- يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا في تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج و كذا خروج الأموال في شكل أرباح و العوائد على المدى الطويل ,و هذا عندما يصل الاستثمار إلى مرحلة النضج؛
- إن منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية ,مما يتطلب موازنة الفوائد قصيرة الأجل بالفوائد طويلة الأجل فالفوائد طويلة الأجل ,قد تأتي نتيجة لقيام الشركات الأجنبية بخلق وظائف معينة في الوقت الحالي ,لكن ذلك قد يكون على حساب الاستثمار الرأسمالي المتاح للمؤسسات المحلية,والتي ستبقى في بلادها حتى و لو غادرتها الشركات الأجنبية ,إلا أن مسالة بقاء المؤسسة المحلية في العمل بعد مغادرة الشركة الأجنبية محل جدل ,كما إن قدرة الشركات الأجنبية على دفع أجور أعلى يجعل من الصعب على المؤسسات المحلية المنافسة لاستقطاب أفضل الكفاءات.

4- مفهوم ومحددات التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية بالانبثاق والنمو لكل الامكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع، أما العناصر الرئيسية المميزة لمضمون التنمية فتكمن في كونها :

- عملية داخلية ذاتية، بمعنى ان كل بذورها ومقوماتها الاصلية موجودة في داخل الكيان نفسه، وأن أي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة؛
- عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة أو جامدة؛
- عملية ليست ذات طريق واحد، وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع الامكانات الكامنة في داخل كل كيان.

كما أن التنمية لا تنطوي فقط على تغيير كمي كما هو الحال بالنسبة للنمو الاقتصادي، وإنما تشمل أيضا التغير النوعي والهيكلي أي أن التنمية مفهوم أوسع من النمو[18].

التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استحداث اساليب انتاجية جديدة أفضل ورفع مستوى الانتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن[19].

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ودروه في التنمية الاقتصادية يتجلى في سد الفجوة التي تعاني منها الدول النامية، وما يمنحه من امتيازات تمس وتدمج بين البعد التكنولوجي والبشري من ناحية التشغيل ومحاربة البطالة وبين رأس المال، المعرفة التنظيمية والتسويقية وطرق الانتاج وتدريب العمالة، بالإضافة إلى إيجاد روابط أمامية وخلفية في مختلف قطاعات اقتصاد البلد.

أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر وبالرغم من سلبياته فهو يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال سياسات توجيهية ووقائية حكيمة تمكن من الانتفاع بايجابياته، وعلى وجه الخصوص المساهمة في رأس المال، توفير فرص العمل، ونقل التقنية والإدارة، التجارة الخارجية، ميزان المدفوعات، وهذا ما يحدد الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية ونحن نكتفي بتوضيح واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر إلى الجزائر ومساهمته في الناتج المحلي خلال السنوات الأخيرة.

ثانياً: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية

1- أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي:

أجمعت معظم الدراسات والنظريات التي ناقشت الأسباب المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي على الدور الرئيس الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية بصفتها مولدة للدخل من خلال زيادة قيمة الإنتاج الكلي، في رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل وذلك من خلال عدة آليات أهمها:

- ✓ تقليل الواردات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات.
- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية والغير مادية والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات[20] .
- ✓ يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم في تحسين فاعلية الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات.
- ✓ تقليص حجم البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات حتى تقوم بأعمالها الخاصة.
- ✓ رفع مستوى التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي والعيني وأثره الايجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة وذلك من خلال القيام ببرامج تنموية متوسطة وطويلة الأجل[21] .

مع التوجه لتطوير المشاريع مباشرة فإن الاستثمار الاجنبي المباشر يساعد على تعزيز الامكانيات الاقتصادية، وذلك من خلال الاستثمار في مجالات جديدة أي في أنشطة اقتصادية مختلفة وهو ما يؤدي إلى تنويع الاقتصاد بالدرجة الأولى، وبناء مؤسسات قائمة وتعزيز قدراتها، كل ذلك يدفع إلى إضافة عنصر المنافسة المتزايدة إلى الاقتصاد، الأمر الذي يمثل قوة دافعة للتنمية الاقتصادية.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس تأثير قوي ومباشر على المنافسة في الدول المضيفة لأن توطن الشركات متعددة الجنسيات سيدعم بقوة التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط المنافسة على المستوى المحلي، والتي تترجم من خلال تحسين الانتاجية، انخفاض الأسعار والتخصيص الفعال للموارد المتاحة.

ويعتبر نقل التكنولوجيا وتنمية رأس المال البشري أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال جلب المستثمرين الأجانب للمهارات الإدارية والتقنية لمشاريعهم، إذ يشجع هذا الأخير المنافسين المحليين على الاستفادة في بناء قدراتهم التكنولوجية وتبني طرق تحسين إنتاجية العمل والإدارة وبالتالي رفع القوة الانتاجية العاملة المحلية وتطوير التكنولوجيا.

الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة الفرص التجارية فالاستثمار والتجارة عنصران متكاملان بصورة متزايدة، وأيضا توفير الفوائد البيئية والاجتماعية وسيكون لها أثر مع مرور الوقت في رفع المعايير البيئية والاجتماعية للبلاد من خلال اعتماد الشركات المحلية لهذه المعايير[22].

2- اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الدولي: يمكن توضيحه من خلال التطرق إلى أهم النقاط المرتبطة بحركة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة والمتمثلة فيما يلي[23].

2-1- تفوق الاقتصاديات النامية على الاقتصاديات المتقدِّمة من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: أثبتت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية أنها أقوى من التدفقات إلى البلدان المتقدمة، حيث سجلت ثاني أعلى مستوى لها – رغم الانخفاض الطفيف الذي شهدته بنسبة 4% لتصل إلى 703 بلايين دولار في عام 2012 (الجدول رقم 1) وشكلت نسبة قياسية قدرها 52% من التدفقات العالمية الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر، متجاوزةً في سابقة من نوعها، مجموع التدفقات إلى البلدان المتقدمة بمبلغ قدره 142 بليون دولار، ويعكس الترتيب العالمي لكبار المتلقّين للاستثمار الأجنبي المباشر تغير أنماط تدفقات الاستثمار فهناك 9 بلدان نامية مصنفة من بين البلدان العشرين الأوائل

المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر(الشكل رقم 2) ومقارنة بباقي المناطق الإقليمية، ظلت التدفقات إلى البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية في مستويات تاريخية من الارتفاع، وإن كان نموها قد شهد فتوراً في زخمه وسجلت أفريقيا في عام 2012 زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بالحساب المقارن مع السنوات السابقة (الجدول رقم 1).

وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الاقتصاديات النامية 426 بليون دولار، وهو ما يمثل حصة قياسية من المجموع العالمي قدرها 31%، ورغم الانحسار الاقتصادي العالمي، استمرت الشركات عبر الوطنية المملوكة للبلدان النامية في توسعها في الخارج، وظلت البلدان الآسيوية تمثل أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عادلت حصتها ثلاثة أرباع مجموع التدفقات من البلدان النامية، وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن أفريقيا بثلاثة أمثالها، فيما ظلت التدفقات الصادرة عن البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مستوياتها المسجلة في عام 2011.

الشكل ١- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٢، والإسقاطات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥
(بلايين الدولارات)

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣.

الجدول ١- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة، ٢٠١٠-٢٠١٢
(بلايين الدولارات والنسب المئوية)

المنطقة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد			تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر		
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
العالم	١٤٠٩	١٦٥٢	١٣٥١	١٥٠٥	١٦٧٨	١٣٩١
الاقتصادات المتقدمة	٦٩٦	٨٢٠	٥٦١	١٠٣٠	١١٨٣	٩٠٩
الاقتصادات النامية	٦٢٧	٧٣٥	٧٠٣	٤١٣	٤٢٢	٤٢٦
أفريقيا	٤٤	٤٨	٥٠	٩	٥	١٤
آسيا	٤٠١	٤٣٦	٤٠٧	٢٨٤	٣١١	٣٠٨
شرق وجنوب شرق آسيا	٣١٣	٣٤٣	٣٢٦	٢٥٤	٢٧١	٢٧٥
جنوب آسيا	٢٩	٤٤	٣٤	١٦	١٣	٩
غرب آسيا	٥٩	٤٩	٤٧	١٣	٢٦	٢٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٩٠	٢٤٩	٢٤٤	١١٩	١٠٥	١٠٣
أوقيانوسيا	٣	٢	٢	١	١	١
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٧٥	٩٦	٨٧	٦٢	٧٣	٥٥
الاقتصادات الصغيرة والضعيفة هيكلياً والهشة	٤٥	٥٦	٦٠	١٢	١٠	١٠
أقل البلدان نمواً	١٩	٢١	٢٦	٣,٠	٣,٠	٥,٠
البلدان النامية غير الساحلية	٢٧	٣٤	٣٥	٩,٣	٥,٥	٣,١
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٤,٧	٥,٦	٦,٢	٠,٣	١,٨	١,٨
مذكرة: النسبة المئوية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي						
الاقتصادات المتقدمة	٤٩,٤	٤٩,٧	٤١,٥	٦٨,٤	٧٠,٥	٦٥,٤
الاقتصادات النامية	٤٥,٢	٤٤,٥	٥٢,٠	٢٧,٥	٢٥,٢	٣٠,٦
أفريقيا	٣,١	٢,٩	٣,٧	٠,٦	٠,٣	١,٠
آسيا	٢٨,٤	٢٦,٤	٣٠,١	١٨,٩	١٨,٥	٢٢,٢
شرق وجنوب شرق آسيا	٢٢,٢	٢٠,٨	٢٤,١	١٦,٩	١٦,٢	١٩,٨
جنوب آسيا	٢,٠	٢,٧	٢,٥	١,١	٠,٨	٠,٧
غرب آسيا	٤,٢	٣,٠	٣,٥	٠,٩	١,٦	١,٧
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٣,٥	١٥,١	١٨,١	٧,٩	٦,٣	٧,٤
أوقيانوسيا	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,١	٠,٠
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٥,٣	٥,٨	٦,٥	٤,١	٤,٣	٤,٠
الاقتصادات الصغيرة والضعيفة هيكلياً والهشة	٣,٢	٣,٤	٤,٤	٠,٨	٠,٦	٠,٧
أقل البلدان نمواً	١,٣	١,٣	١,٩	٠,٢	٠,٢	٠,٤
البلدان النامية غير الساحلية	١,٩	٢,١	٢,٦	٠,٦	٠,٣	٠,٢
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٠	٠,١	٠,١

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣.

واستمرت بلدان مجموعة بريكس(البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا) في احتلال مركز الريادة، بين البلدان المستثمر الناشئة، في مجال مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر، وارتفعت التدفقات الواردة من هذه الاقتصاديات الخمسة من 7 بلايين دولار في عام 2000 إلى 145 بليون دولار في عام 2012، مُشكّلة بذلك نسبة 10% من المجموع العالمي، وبات نشاط الشركات عبر الوطنية المملوكة لهذه البلدان يزيد باطراد، بما في ذلك في أفريقيا، وتقدمت الصين في مصاف كبار المستثمرين، حيث صعدت من المرتبة السادسة إلى المرتبة الثالثة، بعد الولايات المتحدة واليابان (الشكل رقم 3).

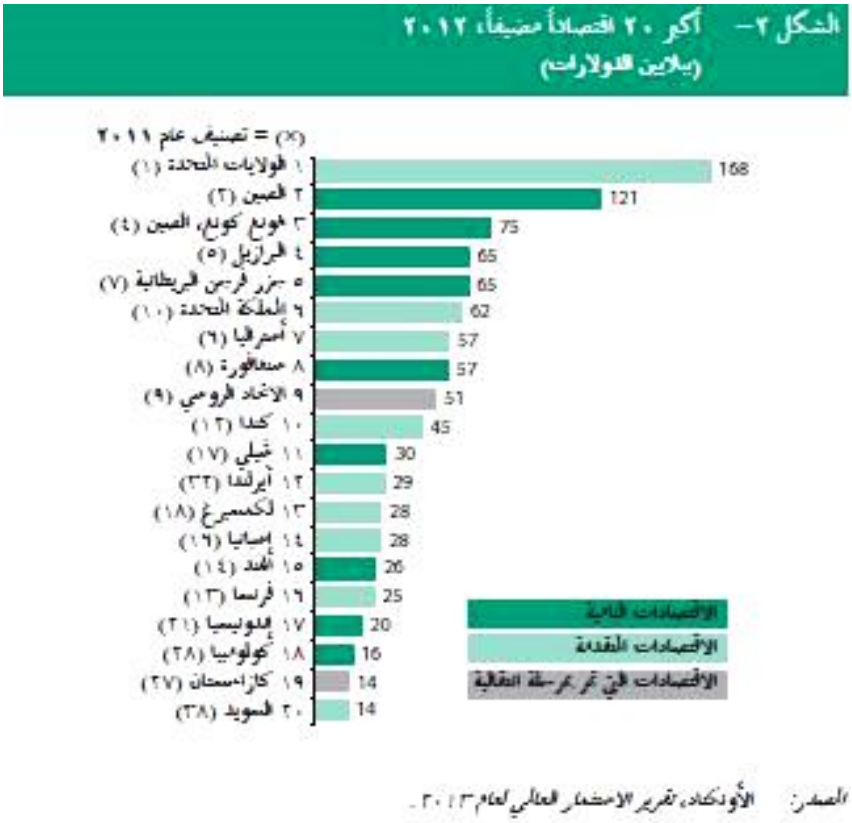

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣.

2-2- هبوط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة منها:

انخفضت التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات المتقدمة بنسبة 32%، لتستقر عند عتبة 561 بليون دولار وهو مستوى لم يشهد له نظير منذ ما يقرب 10 سنوات، وسجلت مجموعتا أوروبا وأمريكا الشمالية هبوطاً في التدفقات الوافدة، شأنهما شأن أستراليا ونيوزيلندا، ومثّل الاتحاد الأوروبي لوحده حوالي ثلثي الانخفاض العالمي المسجل في الاستثمار الأجنبي المباشر، بيد أن التدفقات الوافدة إلى اليابان سجلت قيمة إيجابية بعد سنتين متتاليتين من الهروب الصافي للاستثمارات.

الشكل ٣- أكبر ٢٠ اقتصاداً مستقبلاً، ٢٠١٢
(بلايين الدولارات)

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣.

وانخفضت التدفقات الصادرة عن الاقتصاديات المتقدمة، التي كانت محرك انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2011 – 2010، بنسبة 23 في المائة لتستقر عند عتبة 909 بلايين دولار أي أنها اقتربت من مستوى الحضيض المسجل في عام 2009 وسجلت كل من أوروبا وأمريكا الشمالية انخفاضاً كبيراً في التدفقات الصادرة عنها، رغم أن اليابان قد خالف الاتجاه، وحافظ على موقعه كثاني أكبر بلد مستثمر في العالم.

3- اتجاه تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على الصعيد المحلي

تملك الجزائر المؤهلات و العناصر التنافسية لجذب الاستثمارات، خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري، وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد ومن خلال الجدول التالي

سيتم عرض تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر EDI المعبرة عن رأس المال الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1990– 2011، والقيم مقيمة بالدولار الأمريكي الجاري.

الجدول رقم 02: جدول يوضح حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر خلال الفترة(1990–2011).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
صافي تدفقات الاستثمار المباشر	**0.3349**	**11.6386**	**30**	**	**
السنوات	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
صافي تدفقات الاستثمار المباشر	**	**270**	**260**	**606.6**	**291.6**
السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
صافي تدفقات الاستثمار المباشر	**438**	**1196**	**1065**	**633.7**	**881.9**
السنوات	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
صافي تدفقات الاستثمار المباشر	**1081.3**	**1795.4**	**1661.6**	**2593.6**	**2746.4**
السنوات	**2010**	**2011**			
صافي تدفقات الاستثمار المباشر	**2264.2**	**2720.5**			

الوحدة: بالمليون دولار أمريكي **المصدر** :التقرير السنوي للبنك الدولي

الجدول رقم3: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة (الجزائر):

المؤشر	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد من دول العالم مليون دولار	1,108	1,065	634	882	1,081	1,795	1,662	2,593	2,746	2,264	2,571	1,484
الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى دول العالم مليون دولار	9,3	98,6	10,9	254	-20,2	34,6	295,1	317,9	215	220,2	534	-41
الاستثمار الأجنبي الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	2,02	1,88	0,93	1,03	1,05	1,53	1,23	1,51	1,99	1,40	1,29	0,71

المصدر: ضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، أبريل، يونيو 2014، ص14.

يمثل الجدول السابق رقم 2 حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2011، حيث حققت خلال الفترة (1990-2008) مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد قامت الجزائر بوضع قانون جديد للاستثمار سنة 1993 بغية تحفيز الاستثمار الأجنبي، وقد قدمت لأجل ذلك عدة مزايا مالية وجبائية للمستثمرين دون تمييز بين المقيمين وغير المقيمين، ثم تم تعديل هذا القانون سنة 2001 ليفسح مجالا واسعا للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

هذا وقد تميزت الفترة (1993-1995) بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي، ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي على درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب المستثمر الأجنبي[24].

أما الفترة من (1996-2000) تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات و بقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمارات في القطاعات الأخرى، كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة[25] .

إن الفترة ما بعد 2001 تميزت بارتفاع ملحوظ قي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم

الاستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائر ب 1196 مليون دولار سنة 2001 و هي السنة التي توافق إصدار الأمر رقم 03/01 وما ينطوي عليه من حوافز ضريبية، و كذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدر ب 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة اوارسكوم المصرية، و بالإضافة الى خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندية ، و هكذا فان هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه و الدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في سنة 2003 الى مستوى 633.7 مليون دولار، ثم ارتفع الى مستوى 881.9 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة اللوطنية للاتصالات الكويتية وهكذا فان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في سنة 2002 2003 2004 جاءت معظمها من قطاع المحروقات[26].

شهدت سنة 2006 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2005 بتغير قيمته 715 مليون دولار أمريكي، وسجلت الجزائر سنة 2008 مبلغا معتبرا و مرتفعا مقارنة بسنة 2007 حيث بلغ ارتفاعا بنسبة 56،07%، وهذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعا بفعل الازمة المالية العالمية، ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات في سنة 2009 ارتفاعا طفيفا بنسبة 6,43% أما في سنة 2010 ، فقد سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعا محسوما على المستوى العالمي، بنسبة 18%، و هو ما يدل على التأثر المتأخر لتدفقات الاستثمار الدولية المتجهة نحو الجزائر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع بربحية عالمية (استثمارات في قطاع المحروقات)، في حين عاد ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي سنة 2011 إلى 2720,5 دولار نظرا للأوضاع الأمنية للدول العربية خاصة المضطربة ضمن ما يسمى بالربيع العربي و هو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجه إلى الاقتصاد الجزائري لما يتوفر عليه من مناخ استثماري خصب و توفر الاستقرار[27] .

4- مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال عدة مؤشرات على مستوى الاقتصاد الوطني، والجدول رقم 03 يوضح مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الجزائر، في شكل نسب مئوية من الناتج الداخلي الخام في الفترة 2001-2012 من الجدول السابق يتضح أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بلغت سنة 2001 نسبة 2,02% وبدأت هده النسبة في الانخفاض إلى غاية 2003 حتى وصلت 0,93% في أسوء الأحوال ثم ارتفعت عام 2004 وبقيت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية 2012 أين عرفت انخفاضا قدر بنسبة 0,71% بعد ما كانت 1,29% سنة 2011، وعليه يمكن القول بان مشاركة الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري تبقى ضعيفة جدا.

أما فيما يخص عدد وحجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من 2007 إلى غاية 2013 عرفت تذبذبا معتبراً حتى 2012 أين عرفت ارتفاعا قدر ب 76 مشروع مع رأس مال مستثمر قدر بـ20 مليون دولار في أحسن الحالات، وفي نهاية 2013 شهدت الجزائر انخفاضا في حجم المشاريع المستثمرة حيث وصلت إلى 31 مشروع كما هو موضح في الشكل التالي، وهو ما يوضح ضعف مردود الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الآونة الأخيرة.

استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر (الجزائر) بالمليون دولار من يناير 2003 إلى مارس 2014

اسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	إجمالي فرص العمل	إجمالي الاستثمار
Jelmoli Holding AG	سويسرا	5	4,500	3,539
Orascom Group	مصر	6	4,481	2,814
Grupo Ortiz Construccion	أسبانيا	4	2,344	2,049
Accor	فرنسا	5	1,095	649
Dallah Albaraka Group	السعودية	6	187	98
Nissan	اليابان	7	252	70
Tunisie Leasing	تونس	6	114	66
BNP Paribas	فرنسا	6	202	66
HSBC	المملكة المتحدة	5	146	64
Societe Generale (SocGen)	فرنسا	5	95	51

مصدر الشكل والجدول: FDI Intelligence from The Financial Times Ltd

المصدر: ضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، أبريل، يونيو 2014، ص14.

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة التعريف بمعالم الاستثمار الاجنبي المباشر ومختلف أشكاله، وأيضاً دوافع وشروط جذب هذا النوع من الاستثمار مع محاولة إبراز دور هذا الأخير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وأخيراً الاشارة ولو بصورة مصغرة لجحم ومستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والإتجاهات المعاصرة له على المستوى الدولي والمحلي وذلك من خلال استعراض مختلف الكتب وما أتيح من بيانات.

عموما من خلال ما تناوله يمكن استخلاص ما يلي:

- يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه انتقال راس المال من مستثمر فرداً كان أوشركة دن دولة ما إلى دولة أخرى مضيفة في شكل مشروع، مع امتلاك رقابة حقيقة على هذا المشروع وتقديم خدمات فنية وإدارية وتنظيمية وتسويقية؛
- من أهم الأشكال الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار الباحث عن المصادر، الباحث عن الأسواق، الباحث عن الكفاءة، والباحث عن أصول استراتجية؛
- تختلف دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بإختلاف الطرف المستفيد، وما تلعبه من جهة الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار، ومن جهة أخرى ضوابط وسياسات تحكم سلوكيات وممارسات الشركات الأجنبية؛

- رفع مستوى التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي والعيني وأثره الايجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة وذلك من خلال القيام ببرامج تنموية متوسطة وطويلة الأجل؛
- تفوق الاقتصاديات النامية على الاقتصاديات المتقدِّمة من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وهبوط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض البلدان المتقدمة من خلال الاحصائيات الحديثة لمختلف المنظمات والهيئات الدولية؛
- يعلب الاستثمار الأجنبي المباشر دور أساسي في التنمية الاقتصادية، وبالرغم من الامتيازات والتدابير التي قدمتها الجزائر، إلا أن عزوف الاستثمار الأجنبي المباشر إليها يبقى محتشماً، وهذا حسب واقع واتجاه تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر المتذبذب إلى الانخفاض في الجزائر في السنوات الأخيرة.

قائمة المراجع:

1- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، ط1 ، دار النفائس، الأردن، 2005 ، ص ص 16 -17.

2- شهر زاد زغيب، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و أفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 08 بسكرة، الجزائر، 2005 ص7.

3- فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 23.

4- علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الحامد، الأردن، 2007، ص 36.

5- Le dico du commerce international, Investissement direct à l'étranger (IDE), Voir le site web suivant : http://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/investissement-direct-a-l-etranger-ide.html

6- نزيه عبد المقصود مبروك، **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، مصر، طبعة 2007، ص 31.

7- زاهد محمد ديري، **إدارة الأعمال الدولية**، ط2، دار الثقافة، الأردن، 2011، ص 159.

8- United Nations Conference on Trade and Development, **World Investment Report United Nations2005**, Transnational Corporations and the Internationalization of R&D, New York and Geneva, P.231.

9- OCDE, **Définition de référence de l'OCDE des investissements directs internationaux, QUATRIÈME ÉDITION 2008, Page 17**, Les corrigenda des publications de l'OCDE sont disponibles sur: *www.oecd.org/editions/corrigenda*.

10- دينا أحمد عمر، **اثر الصادرات على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دول عربية مختارة**، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 68(29)، بغداد، 2007، ص 135.

11- ساعد بوراوي، الحوافز **الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر-تونس-المغرب) دراسة مقارنة**، مذكرة نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص 25.

12- بندر بن سالم الزهراني، **الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، دراسة قياسية للفترة من 1980-2000، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الملك سعود، المملكة السعودية، 2004، ص 29.

13- عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الاجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 53-58.

14- دلال بن سمية، صالح مفتاح، **واقع وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، صيف- خريف، 2008، ص ص 110-111.

15- غريب بولرباح، **الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة الباحث، مخبر قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد10، 2012، ص 80.

16- سحنون فاروق، **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009-2010، ص 29-30.

17- - طاهر مرسي عطية، **إدارة الأعمال الدولية**، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص ص 250-251.

18- حمودي بن عباس، **دور الاستثمار الاجنبي في التنمية الاقتصادية-حالة الصين**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012، ص 12.

19- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها- نظرياتها وسياستها**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 20.

20- فاروق سحنون، **مرجع سابق**، ص18 .

21- حلا سامي خضير، موفق أحمد، **الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 80، 2010، ص 141.

22- Kimberly Evans, **FOREIGN PORTFOLIO AND DIRECT INVESTMEN- Complementarity Differences and Integration**, OECD- OCDE global forum on international investment attracting foreign direct investment for development, shanghai 5-6 december, 2002, Page 3.

23- Cunced, Conférence des nations unies sur le commerce et le développement, **Les chaines de valeur mondiales : l'investissement et le commerce au service du développement,** Rapport sur l'investissement dans le monde 2013, Nations Unies New York et Genève, 2013 , Page 1-6, Voir le site Web suivant : www.unctad.org/wir

24- ناجي بن حسين، **تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد31، 2009، ص59.

25- مرجع سابق ص 05.

26- كريمة قودري، مرجع سابق، ص85.

27- خالد اعميري، **اثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015، ص ص 76-77.